

الدولة والحكومة العميقتان

لويس إقليمس

بغداد



لا شك أنّ تراجع الأداء الوطني في العراق بعد سقوط نظام البعث في 2003 كانت له انعكاسات تراجيدية على صعيد الأداء الحكومي بل على صعيد الدولة العراقية ككل. وكان لتدخل السلطات وتعدد الجهات التي تدعي الأحقية في الحكم أو السلطة أو في فرض أجنداتها الخاصة بحسب توجهاتها العرقية والحزبية والدينية والمذهبية، آثار سلبية على صعيد هذا الأداء بما فيه تسيير شؤون الدولة وفق السياقات المتعارف عليها من حيث السيادة الوطنية والمركزية في الحكم. فقد انتشرت ظاهرة فرض السلطات وإدارة المؤسسات التي أصبحت من حصة أحزاب السلطة الحاكمة بشكل مربب بغياب سيادة القانون والتراخي في تطبيق الدستور، مما كان له الأثر البالغ في ضياع هيبة الدولة وانتشار مجاميع مسلحة منفصلة أو جماعات تدعى انتماعها للسلطة أو قريبا من مرجعيات دينية لها الوصاية على أمر هذه السلطة. وهذا ما فتح الباب أمام عناصر هذه الأخيرة للتقرب والتودد من المرجعيات الدينية صاحبة الشأن وفي التأثير المجتمعي معاً، بحجة الإدعاء بالسيير وفق

توجيهاتها وأوامرها، سواء كسبا للود الشعبي وللدعاية الانتخابية أو لنيل البركة وتحقيق المطامع باساليب التذلل والخضوع والخنوع. والنتيجة حصول تدخل في السلطات مع بعضها البعض وبرز سلطات ثانوية وجانبية داخل سلطة الدولة الرئيسية تتنافسها بل وتفرض روزنامتها الضيقة وتعيق العمل المؤسساتي بوسائل وطرق عديدة لغاية تحقيق مآربها بفضل تأثيرها السياسي والعسكري في اتخاذ القرارات، بحيث أصبحت أشبه بديوات داخل دولة العراق.

حركة رخيصة

مثل هذه الحركات الرخيصة والسلوكيات المشبوهة والبعيدة عن البعد الوطني في الأداء والتي اغاضت المرجعية الدينية الرشيدة نفسها في أحيان كثيرة عندما افضحت هذه عن عدم رضاها للأداء الحكومي طيلة حقب الحكومات الفاشلة المنصرمة. قد وضعت قدرات الدولة العراقية في مهب الريح، فضاعزت الأموال العامة بأيدي جهات فاسدة وضعت أيديها على وزارات ومؤسسات وفق نظام تحاصصي مقبت أثقل كاهل الوطن والمواطن بسبب سوء استخدام أموال الميزانيات السنوية الضخمة، وإذبالهم من القادمين من خلف

الأسوار ومن مزدوجي الجنسية الذين تهافتوا وتكالبوا لنيل حصصهم من كعكة البلاد الساخنة ولغاية الساعة. من هنا، كبرت هذه المجاميع الحزبية بقوة ما كسبته من أموال السحت الحرام وسرقة نطق البلاد والتعامل بمشتقاته بطرق غير مشروعة. كما تعمقت مكاتبها الاقتصادية التكتسبية وأصبحت تمثّل دويوات شبه مستقلة داخل شبيه دولة العراق التي أصابها الهون والضعف والتخاذل بحيث أضحّت غير قادرة على رأب الشرح ومعالجة الوضع المتردي لسنوات عفاً لغاية بداية هذه السنة عندما انبرت حكومة السيد عبد المهدي لاتخاذ بعض التدابير التي ما تزال ناقصة لعالجة مواقع الخلل ووضع الأمور في نصابها وإعادة هيبة الدولة وسيادتها ليعود العراق حراً مستقلاً في أدائه السبدي ولتعود حكومته فارضةً برنامجها ومقيمةً أعمالها وواضحةً حدّاً لحالة الإنفلات الأمني والاقتصادي والخدمي. وهذا هو السبيل الوحيد للخروج من نفق مفهوم الحكومة العميقة والدولة العميقة الموصوفة في البرنامج الحكومي للحكومة الحالية، بعودة مؤسسات الدولة للعمل وفق برنامج وطني غير مخترق من قبل لوبيات الكتل السياسية وأحزاب السلطة ودكاكينها الاقتصادية التي تمثلها غالباً في صفوف هذه المؤسسات وفي الدوائر التي لا تتوحد إحداهما من متلئين تابعين لها.

فقد أشيع في الوزارة الحالية مثلاً، تعيين مرآة لكتاب وزراء كي يقوموا بمهمة حماية الحصص والحفاظ على المنافع المترتبة من وراء عقود مشاريع يتم إحالتها بصيغة التقاسم بين أحزاب السلطة وفق مفهوم التقاطع والاشراك أحياناً وعقد الصفقات والساومات في أحيان أخرى. أي أنها من ناحية، تبدو متفاهمة على شكل النظام القائم الذي يحيي مصالحها من حيث المبدأ، لكنها مختلفة جهات بدينية وقضائية مسببة وما تتكذّنه من طاقات أمنية لتطبيقها وسط الفوضى العارمة التي شهدتها البلاد منذ ما يربو على ستة عشر عاماً من تغيير النظام. فخيّار التهديد والانتقام وتخريب الساحة مزال سيدّ المشهد كلما تعمقت الخلافات السياسية وطغت الاختلافات حول المصالح والمنافع والمناصب، ما يجيز لنا القول بسيادة مبدأ وجود دويوات داخل الدولة العراقية، يتحكم بها أشخاص أو مجاميع ميليشياوية مسلحة، بغياب سيادة لغة الدستور والقانون والنظام الذي ينبغي أن تحكم المواطن والوطن.

وهي بفضل سطوتها قادرة على تغيير المواقف والخضاع سياسة البلاد وفقاً لمسار ورغبات الجهات التي تتبعها وتمولها وتضمن لها بديمومة البقاء. أي بمعنى آخر، يمكن رصد تأثيرات ذات بُعد سياسي واقتصادي وقضائي على إدارة البلاد يتولّاهم أتباع أو أشخاص مقربون من مراكز

السياسية والاقتصادية في إيران . كما تم التصعيد الاعلامي معها لاستفزازها جرت ضغوطات على روسيا لابعاد إيران عن الجولان والحدود مع إسرائيل . وإيران المستعبد قيام اي فصيل مسلح بتهديد جدي للقوات الأمريكية في العراق وربما سنشاهد مواقعها بالقرب من إسرائيل . ومع ذلك تم ضرب قواعدها في سوريا مرة بعد أخرى وسكنت . وكذلك سكت حزب الله في لبنان عن اي رد فعل . واكتفى بالتصريحات من ان الصواريخ قادرة على تدمير اسرائيل . كما صرح بعض الموالين لإيران في العراق ان الحرب القادمة مع إسرائيل ستشعل قل ايبب بالصواريخ الإيرانية .

حرب اعلامية

وفي خضم تصعيد الحرب الاعلامية هذه . خرج الرئيس الامريكى ترامب ليعلن ان الحرس الثوري الإيراني منغلطة اراهبية . وقد سبق وان حذرت القيادة الإيرانية من ان اعلان مثل هذا القبر سيسهل الحرب في المنطقة كلها . ولم يباه الرئيس الامريكى لذلك . ويبدو ان الامريكان يعرفون جيدا حدود ايران وازرعها في المنطقة . وهم سائرون نحو التصعيد التدريجي . ولكنهم ما زالوا غير راغبين بالتنامس

امتدت هذه الفتنة والصراع بين افراد الشعب الواحد الى دول الربيع العربي .. وقد شاركت في هذه الحفلة الدامية دول عديدة نتيجة اطماعها التوسعية على حساب دول جارة وصديقة . فتم زج ايران وتركيا والسعودية وقطر والامارات واليمن في حرب بالانابة في هذه المنطقة اما العراق فقد اصبح ممرا لإيران وصلت الى البحر المتوسط . . . كما تم تقاسم النفوذ الامريكى اليراني فيه وفق اتفاقات غير معلنة على روح للمقاومة . فقد تم تكرار هذه التجربة مع ايران . فجزى فرض عقوبات اقتصادية متتابعة وتصعيدية . وكان اقتسام العقوبات التي طالت القطاع النفطي اليراني والذي يمثل عصب الحياة

إلى مجلس نقابة المحامين .. مع التحية



عبد الخالق الشاهر

اربيل

هناك قول اعتقد انه للجنرال ديغول ((لا يوجد مهنة اشرف من مهنة الدفاع عن وطنك ، سوى مهنة ان تقود ابناء وطنك للدفاع عنه)) في الاولى قصد الجندي وفي الثانية قصد الضابط وضابط الصف.. وبما ان الوطن هو المواطن وبما ان المحامي يدافع عن المواطن فيمكن منحه نفس الصفة اعلاه ..مع ايماني بأن كل هؤلاء يصنعهم المعلم ، ولذلك نجد ان نقابتي المحامين والمعلمين اتتا دورا في الحياة السياسية والاجتماعية للعراق خلال عهود كان يمكن للمواطن ان يفتح نصف فمه على الاقل . علينا ان نكون منصفين لنقول ان النظام السياسي الحالي هو من اكثر العهود سماحا للعلم واللسان ، الا انهما لا يرتبان اي اثر وبالتالي تكون النتيجة واحدة ، ويبدو ان سبب هذا التساهل هو كما ورد في احد تسجيلات الاخ حسن العلوي ان السيد موفق الربيعي اخبره انه لا احد يستمع اليه من السائرين بسبب انهم غير مستعدين لأضاعه ربع ساعة للقرعة لأن ربع الساعة يمكن ان يخمطون) بها ربع مليون لا نريد هنا النقابة ان تدخل مجال السياسة بل تبقى في مجال القانون ، وهذا ما سيعطيها الدور الاكبر في السياسة لان هناك مواد دستورية وقوانين ليست بالقليلة لها اهداف سياسية بحثة وتحقق آثارا اجتماعية سلبية بل هي تضر بالنظام السياسي وحكوماته المتعاقبة وبالتالي تضر البلد . الخصوصية اعلاه تحتم عليكم ايها الزملاء الاحبة ان تغادروا المهام التقليدية المتوارثة في الدفاع عن المحامي وقبول انتماهه وغير ذلك ، الى الفضاء الربح، فالدفاع عن حقوق شعب تعداده الملايين هو خير من الدفاع عن بضعة عشرات الآلاف من المحامين ، وسأقترح عليكم مهمات المرحلة الحالية .. عسى ان تتال رضاكم .

وعى قانوني

- حتى الحرب تبدأ بكلمة ، ويبدو ان لا مناص اليوم من التسلح بالوعي القانوني فهناك جهل واسع بالدستور والنظام القانوني العراقي ، فمثلا يقول الكثيرون ان الدستور طائفي بينما هو ليس كذلك بل ان التطبيق جاء طائفا بعيدا عن الدستور مما يتطلب على الاقل كخطوة اولى إعادة اصدار جريدة (القضاء الواقف) التي اطلعت على عدد منها صادر قبل ولادتي بسنتين ، وتوقفت عن الصدور في العام 2003.
- تشكيل فريق لدراسة الدستور العراقي وتثبيت المشورة القانونية على شكل مسودة مشروع ونشره مع توضيح الجوانب الايجابية الكثيرة فيه والتي تشكل 95 بالمئة منه مع توضيح اين تكمن لا شرعية الالغام المزروعة ومنها ضياع هوية العراق العربية ((العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب ... وجزء من العالم الاسلامي))وكانه البلد الوحيد المتعدد ، ويكون ذلك بالاستعانة بالقانون العالمي لحقوق الانسان ووثيقة العهد الدولي ، وقبل ذلك بيان اين تتقاطع الالغام مع روح الدستور (بتدوير المبادئ الاساسية والحقوق والحريات).
- دراسة قانون مكافحة الارهاب ، وأعادة تحريف الارهاب وتحديد الالغاب بدقة ، ودراسة ملحوظات لجنة مكافحة الارهاب في مجلس الامن على القانون ، وتخليصه من المادة التي اقحمت بالقانون بشكل غريب وفي المادة الثالثة (جرائم امن الدولة) ، وكذلك مدى صلاحية مجلس القضاء الاعلى في اقام الدكة الاستشارية فيه.
- اعطاء اولية قضوى لدراسة قانوني الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة وحجز ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة لاركان النظام السابق لان تعديل القانونين اعلاه جار منذ مدة قصيرة تحت قبة البرلمان وقد يقر التعديل في اي وقت وتفتوت فرصة النقابة في رفع مقترحاتها ، والمطلوب دراسة دستوريتهن اولاً وتطبيقها مع ((ثوابت احكام الاسلام)) التي اقروها الدستور بمادة (1/2) وبماكي المواد الدستورية الكثيرة التي تتعلق بدستورية مواد القانونين اعلاه وللعلم ان هيئة المساءلة ، ولجنة الحجز والمصادرة سبقتا النقابة في اقتراح تعديل القانونين اعلاه.
- نحن الاقدر على تقديم المشورة للسلطات الثلاث بخصوص الازمات الحاصلة والتي ستحصل لا سامح الله ، ومنها فهناك ظواهر كثيرة ستظهر بسبب الفساد المستشري ومنها ظاهرة تزوير ملكية العقارات أو ظاهرة اغتصابها دون تزوير من خلال استغلال النفوذ والفوضى غير الخلاقة

هذه هي مهماتنا الاساسية اليوم ايها الاخوة فلا تلتفتوا عنها (لقلّة المتصددين لها) ولا بأس من الاستمرار بالجوانب الأخرى لحماية المحامين وتأهيلهم وغير ذلك من المهام التقليدية.

اخيرا ارجو منكم ملاحظة اني اكتب لكم للمرة الاولى لسبب اني اشعر ان عملي مجد هذه المرة .

وفكمم الله وأدامكم لنصرة المظلومين حيث ان لا حياذ بين الظالم والمظلوم كوننا محامين على الاقل ..